

**الصلوة** **قوله** في الابع وقيل الاقوى سنة النبي  
 ثم سنة المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء  
 ثم التي قبل الظهر كذا في الفتاوى الهندية عمت  
**البيات** **قوله** وخشي الكفر على منكرها كالتعبد  
 بوجوبها وان لم تقضى الكفر كما قدمناه انما عن الجمال  
 لكنه خشي منه ذلك لتدريج الغرض **قوله**  
 معه متعلق ببات اي ارغبات معه تقضى هو  
 صادق بالقضاء قبل الزوال وبعده تبعاً ومقصوداً  
 مع انه لا تقضى الا قبل الزوال تبعاً ويمكن فهم قيد  
 التبعية من الشارح بان يحمل تقضى ايضاً عاملاً في قوله  
 مع على طريق التنازع والمعنى تقضى معه ان فاتت  
 وفي قضائها بعد الزوال تبعاً لاختلاف المشايخ  
 فقال بعضهم تقضى تبعاً وقال بعضهم لا تقضى مطلقاً  
 وهذا صحيح واحترز بقوله ان فاتت منه عما  
 اذا فاتت وصرها فانها لا تقضى مطلقاً وقال محمد  
 اصب الى تصانؤها الى وقت الزوال وفي كلامه  
 اشارة الى انها لا تقضى قبل الطلوع وهو كذلك  
 عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى **قوله** فليس  
 مقضى كلامه انه راجع الى المسئلتين وليس كذلك  
 فان المسئلة الاولى مسئلة الخلاصة كما مر به  
 في المنج والبر والنهر واما الذي في التجسس فيها بالاجزاء  
**قوله** لان السنة الى اخره تقليل المسئلة الثانية  
 واما الاولى فعدم الاجزاء فيها مترجع على الوجوب  
 والصحيح خلافه ولذلك قال في المنه وترجع التجسس في  
 المسئلتين اوجه وهو الاجزاء في الاولى وعدمه في  
 الثانية

الثانية فالخاصل ان عدم الاجزاء في مسئلة المتن  
 بخلاف الوجه لتدريجه على القول بوجوبها وهو ضعيف  
 وان قيل الشارح فحين يحصر صحيح بالنسبة الى المسئلة  
 الاولى وارجعه الى الثانية فقط بعيد وان قيل لان  
 النسبة الى اخره تقليل المسئلة الشارح فقط **قوله**  
 ورجحه في البر حيث قال والذكي ظهر للمعبد الضعيف  
 ان كثرة الركعت افضل من طول القيام لان القيام  
 انما يشترع وسيلة الى الركوع والسجود كما مر في صلوة  
 المريض من انه لو قدر على القيام ولم يقدر على الركوع  
 والسجود سقط عنه القيام مع قدرته عليه لغيره عما  
 هو المقصود فلا تكون الوسيلة افضل من المقصود  
 واما الزيادة فكثرة القراءة فلا يفيده الا فضلية  
 ايضاً لان القراءة كمن زاد كما مر جوابه مع الاختلاف  
 في اصل ركنيتها بخلاف الركوع والسجود فانهم اجمعوا على  
 ركنيتها واصلها كما قدمناه مع تخلف القيام عن  
 القراءة في الغرض فيضاد على ركنيتين فارجح هذا  
 القول بما ذكرناه **قوله** من ثلاثة اوجه ان القيام  
 وان كان وسيلة الا ان افضلية طوله اعنى  
 كانت بكثرة القراءة فيه وهو وان بلغت كل القراءة  
 تقع فرضاً بخلاف السجود فانها وان كثرت لا تزيد  
 على السنة الشافعي ان كون القراءة وكثارتها احوال  
 اثره في افضلية الثالث لان كون القيام يتخلف  
 عن القراءة في الغرض ليس بالكلام فيه ان موضوع  
 المسئلة فائضل وفيه يجب القراءة في كله **قوله**  
 ان هذا اي المذكور في المتن **قوله** وهكذا اي

الاوليه